قسم الأبحاث | 2018-10-16

المساعي الانفصاليّة وحقّ تقرير المصير

حالة "صومال لاند" أنموذجاً

صهيب عبد الرّحمن

كاتب وباحث صوماليّ

جميع الحقوق محفوظة © 2018

www.hafryat.com

مقدّمة

تبحث هذه الورقة نظريات حقّ تقرير المصير والانفصال, وتستعرض أنماطها من خلال واقع الخبرات الإفريقية والدولية, مسلّطة الضوء على حالة صومال لاند التي أعلنت استقلالها عن الصومال, عام 1991, في أعقاب انهيار الدولة الصومالية, في محاولة للكشف عن أوجه الاختلاف والفوراق بين الحالات الإفريقية وحالة صومال لاند, باعتبارها أنموذجاً فريداً يستدعي اهتماماً بحثياً جديداً في الأدبيات الانفصالية المعتادة عن إفريقيا.

كما تناقش الورقة؛ مسائل الحدود الإقليمية في إفريقيا, التي جرى تقديسها في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية, في ستينيات القرن الماضي, وتطرح في سياق ذلك أسئلة تتعلق في تعامل المجتمع الدولي مع تغيير الحدود الاستعمارية, وسماحه لحالات لعينها بالتغيير ورفضه لحالات أخرى.

ومن خلال ذلك كلّه؛ تخلص الورقة إلى أنّ ما يتحكم بنجاح أو إخفاق المساعي الانفصالية حول العالم, ليست فقط النظريات الأممية الكفيلة في حقّ تقرير المصير, بل تتأثر -بالمقام الأول- برغبات المجتمع الدولي, والأهمية الاقتصادية أو الإستراتيجية للأقاليم المنفصلة, ومصالح القوى الدولية فيها.

أولاً: الأساس النظريّ لحقّ تقرير المصير والانفصال

يطلق مصطلح الانفصال على نشاط سياسي وشعبي تتبنّاه جماعة ما, تطالب بالانفصال عن دولتها «الأم», أو الاستقلال عن دولة انضمّت إليها نتيجة ظروف تاريخية محدّدة, ويرتبط الانفصال بمبدأ «حقّ تقرير المصير»؛ الذي ينادي به ميثاق الأمم المتحدة, والميثاق العالمي لحقوق الإنسان.[1]

ومبدأ تقرير المصير (self-determination)؛ مصطلح في القانون الدولي يعني منح الشعب أو السكان المحليين إمكانية أن يقرروا شكل السلطة التي يريدونها, وطريقة تحقيقها بشكل حرّ, ويعود مبدأ حقّ تقرير المصير إلى «معاهدة فرساي»[2]؛

1- ينص ميثاق الأمم المتحدة, في بنده الأول, (المادة الثانية), على حقّ جميع الشعوب في تقرير مصيرها:
https://www.un.org/en/sections/un-charter/chapter-i/index.html

2- يقصد بقصر فرساي الفرنسي؛ المكان الذي شهد المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى, والتي تمخّضت عنها تأسيس عصبة الأمم المتحدة, التي يرجع الهدف إلى تأسيسها للحيلولة دون وقوع صراع مسلّح بين الدول.

التي وُقعت بعد الحرب العالمية الأولى، وتم بمقتضاها إقامة دول قومية جديدة في أوروبا، بعد تفكك الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية، والإمبراطورية الألمانية، وفيما بعد مثّل هذا المبدأ أساس المطالب المناهضة للاستعمار، والداعية إلى إلغاء السيطرة الأوروبية الاستعمارية على إفريقيا وآسيا.

وتختلف الأسس السياسية والقانونية والأخلاقية التي ينطلق منها تقرير المصير، باختلاف الانتماءات الأيديولوجية والسياسية، الممتدة من اليساريين الماركسيين، مروراً بأصحاب النظريات الجماعية والواقعية، وانتهاء بالمحافظين الليبراليين. ورغم هذه الاختلافات النظرية إلا أنّ مفهوم تقرير المصير إجمالاً، يبدو نابعاً من التأكيد الفلسفي على الحقّ البشري لترجمة التطلعات الشعبية إلى واقع ملموس، وتأكيد المساواة الإنسانية الأصيلة[3].

ويعني ذلك؛ أنّه من حيث المبدأ، يُفترض منح الشعوب التي تستوفي معايير الدولة، التي توجد فيها العناصر الأربعة التي حددتها «اتفاقية مونتفيديو» – Montevideo) Convention)، عام 1933، وهي: السكان، وإقليم محدد، وحكومة فعالة، وأهلية الدخول في علاقات مع الدول الأخرى، الحقّ في تشكيل دولة خاصة بهم، ومنح الاعتراف الدولي لها.

يقدم المنظر في القانون الدولي، البروفيسور مايكل فريمان، في ورقة نشرتها جامعة «كامبريدج»، عام 1999، تحت عنوان «الحقّ في تقرير المصير في السياسة الدولية»[4]، ستّ نظريات تتناول قضية تقرير المصير والانفصال، وهي:

النظرية الديمقراطية: تؤكّد هذه النظرية الحقّ الديمقراطي للشعب في حكم نفسه بنفسه، والفكرة هنا؛ أنّه إذا كان كلّ فرد يتمتع بحقّ تحديد مصيره بنفسه، فيتضمن ذلك بتقرير مصيره السياسي أيضاً، وتتيح هذه النظرية المجتمع الديمقراطي ممارسة حقّ تقرير المصير والانفصال، حينما يكون ذلك مطلباً شعبياً.

النظرية الليبرالية: يتم الدفاع عن الليبرالية في أشكال عديدة ومستويات مختلفة، لكنّ المبدأ الأساسي الذي يوحّد جميع الليبراليين، هو التزامهم بالحرية الفردية، وينبثق عن هذا الالتزام ضمان حقّ الفرد في تقرير مصيره.

3- التطلعات الانفصالية بين التنظير والواقع، فاطمة الزهراء علي، موقع «ساسة بوست»، 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015.
https://gl.goo/WufwBS

4- Freeman, Michael. 1999. 'The Right to Self-Determination in International Politics: Six theories in search of a policy', Review of International Studies, vol. 24, pp. 355–70

النظرية الجماعية: في حين تسعى النظرية الجماعية إلى حقّ تقرير المصير، في إطار الجماعة والأمة.

النظرية الواقعية: وتركز النظرية الواقعية على الحفاظ على مبدأ السلامة الإقليمية للدول، وحمايتها من التفكّك.

نظرية الواقعية العالمية: تحمل هذه النظرية بُعداً عالمياً في تفسير الأمور، وتقف في تناقض صارخ مع الإطار التحليلي لنظريات الواقعية والليبرالية؛ حيث تركز على المؤسسات الدولية وأنظمة السياسات العامة الدولية، وتقدمها على السياسات المحلية.

النظرية العالمية: تطالب هذه النظرية بنظام قانوني عالمي لمواجهة المخاطر التي ينطوي عليها الانفصال، وترى أنّ مطالب الانفصال قد ترقى إلى مطالب «شوفينية» تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية.

وإلى جانب تلك النظريات التي سردها «فريمان»[5]؛ هناك نظريات أخرى أقلّ شهرة لتقرير المصير، مثل نظرية المعاناة والمعالجة، التي تفترض أنّه إذا خاض إقليم ما حرب عصابات لفترة طويلة، عانت خلالها أقلية من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل النظام الحاكم، فمن حقّ الإقليم إقامة دولته الخاصة والاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي كحلّ علاجي للمعاناة[6].

ثانياً: الانفصال: النظريّة والممارسة

اشتدت حدّة النزعة الانفصالية حول العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، ووصلت ذروتها بعد انفصال كوسوفو عن صربيا، عام 2008، ثم انفصال جنوب السودان عن شماله، عام 2011، ومؤخراً اجتذبت عيون العالم مطالبة كتالونيا وكردستان العراق بتحديد مصيرهم وإنشاء دول مستقلة لهم.

لكنّ ما يعيق أغلب المحاولات الانفصالية؛ أنّ فكرة تقرير المصير والانفصال نفسها تمثل تحدياً هائلاً في شكل مفهوم سيادة الدولة، والذي يعني المساواة

5- Freeman, Michael. Op. Cit

6- التطلعات الانفصالية، مرجع سابق.

بين الدول من حيث سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وهكذا؛ فإنّ المطالبات الانفصالية تهدّد قدسية الدولة باعتبارها النواة الأساسية للنظام الدولي[7].

وبهذا المعنى، يمكن القول: إنّ إقامة الدولة موجهة من الخارج فيما يتعلق بالشرعية، وهو ما حدا بالمنظرين العالميين، أمثال بات بوكانان[8]، باشتراط تقرير المصير على أن تكون الدولة الجديدة: "قادرة على توفير السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان، ليس فقط لمواطنيها؛ بل أيضاً لأولئك الذين يقبعون خارج حدودها، وبالتالي؛ فلا بدّ لها من رضا واعتراف دول الجوار والمجتمع الدولي"[9].

ويفترض هذا الرأي؛ أنّ تقرير المصير في الحالة التي ينتهي بها بالانفصال، لا بدّ من أن يستوفي بعض الشروط المعيارية:

أولاً: أنّه سيحقق السلام والأمن والاستقرار والتنمية للشعب المنفصل، والشرط الثاني: ألا يتسبب في عدم الاستقرار لدى الدول المجاورة وسكانها، وفي هذا السياق، يبرز تخوّف البعض من أنّ الانفصال لا يقلّل من العنف دائماً؛ بل في حالات كثيرة يحدث العكس؛ حيث إنّ انفصال إقليم ما قد يفتح الباب أمام مطالبة أقاليم أخرى بحقّ تقرير المصير والانفصال، مما يؤدي إلى استمرار الصراع والعنف.

وتتعدّد أسباب الانفصال بتعدّد الحالات؛ فقد يكون لأهداف عرقية، وعدم انسجام أقلية مع بلد ما، كما هو الشائع في إفريقيا وآسيا، وقد يكون لأسباب اقتصادية، وأخرى تاريخية؛ فمثلاً يسعى إقليم كتالونيا إلى الانفصال عن إسبانيا لأسباب اقتصادية في الغالب، فالناس هناك يقولون إنّ حكومة المركز في مدريد استنزفت ثرواتهم، ورغم أنّ البعض يرجع زيادة النزعة الانفصالية لدى الكتالونيين إلى اضطهادهم بداية القرن العشرين، من قبل الجنرال فرانكو؛ فإنّ الإقليم الذي يبلغ عدد سكانه حوالي

7- التطلعات الانفصالية، مرجع سابق.

8_ بات بوكانان: منظر سياسي أمريكي من الحزب الجمهوري، كان من كبار المستشارين لرؤساء الولايات المتحدة الرؤساء، مثل: ريتشارد نيكسون، وجيرالد فورد، ورونالد ريغان.

9- Justice, Legitimacy, and Self-Determination: Moral Foundations for International Law by Allen Buchanan, Published to Oxford Scholarship Online: April 2004, p 35-36.

5.7 مليون نسمة, يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال السياسي والثقافي, بما في ذلك وجود برلمان إقليمي[10].

لكن بما أنّ الانفصال لا يمكن أن يتمّ, بحسب القانون الدولي العام, إلا إذا كانت الدولة التي يرغب في الانفصال عنها تخرق بشكل كبير حقوق الإنسان, أو أنّ الطرف الراغب في الانفصال مهدَّد في كيانه, وهذين الشرطين غير موجودين في مطلب الانفصال الذي يرغب فيه إقليم كتالونيا؛ لذلك فإنّ الأمر يحتاج إلى موافقة الحكومة المركزية في مدريد, مثلما حصل مع إسكتلندا؛ التي منحتها الحكومة البريطانية الموافقة على تنظيم استفتاء الانفصال عن المملكة المتحدة في نهاية 2014.

بناءً على تعريف الانفصال؛ بأنّه فعل اقتطاع أرض من دولة قائمة, فإنّه – بالتالي- ينطوي على تفكك إقليمي, ويبرز في هذا السياق شرط أساسي للموافقة على أيّ مشروع انفصالي؛ يتجسد في موافقة الدولة المعنية بمشروع الانفصال, إضافة إلى اعتراف المجتمع الدولي بها لاحقاً, وتكمن التداعيات السياسية والقانونية لهذا الشرط؛ في أنّه من دون موافقة الدولة الأم على الانفصال؛ والتي ستفقد الأراضي والمواطنين؛ فإنّ إعلان الانفصال من طرف واحد ليس مجدياً, وهو ما يعكس حالة كتالونيا كما هو الحال في صومال لاند, كما سنأتي إليه لاحقاً.

وفي إقليم الباسك؛ الذي يقع في شمال إسبانيا أيضاً, يتطلع البعض إلى إقامة دولة خاصة بهم, لأسباب اقتصادية أيضاً؛ حيث إنّ الحكومة المركزية في مدريد تجمع ضرائب من مختلف المناطق الإسبانية, وتقوم بتوزيعها على المناطق الإسبانية الأخرى, باستثناء إقليم الباسك, ورغم أنّ القومية الباسكية ولغة الباسك قد قمعت أيضاً تحت حكم ديكتاتورية فرانكو, إلا أنّ أقلية صغيرة من القوميين الباسكيين تنشط في أنحاء الإقليم[11].

وتلعب جميع العوامل, الاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية, دوراً في النزعة الانفصالية لجنوب التيرول عن إيطاليا, وكانت هذه المنطقة, قبل الحرب العالمية الأولى, تنتمي إلى النمسا والمجر, لكنّها أصبحت جزءاً من إيطاليا, في

10- أزمة كتالونيا في سطور, «بي بي سي» العربية, 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2017, (تاريخ الدخول: 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2018).
https://gl.goo/bzMDQq

11- هل يفتح «كتالونيا» الطريق أمام انفصال إقليم «الباسك» عن إسبانيا؟, موقع الوطن, 2017-10-02, (تاريخ الدخول: 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2018).
https://goo.gl/Zdts9K

نهاية الصراع على الهيمنة على هذه المنطقة المهمة, ويتحدث 70% من الذين يعيشون في جنوب تيرول اللغة الألمانية, ويطالب سكان هذا الإقليم بالاستقلال عن إيطاليا منذ استعمارها[12].

هذا فيما يتعلق بأوروبا, أما في الشرق الأوسط والقارة الإفريقية وآسيا عموماً, فترتبط حالات الانفصال غالباً بأسباب تتعلق بتهميش سياسي أو عرقي, ومن هنا ينادي بعض الخبراء بتمتيع الأقليات بحقوقها لتفادي خطر الانفصال[13].

فعندما تشعر الأقليات بأنّ هويتها غير محمية بالشكل الكافي, قانونياً ودستورياً, فليس من المستبعد أن تلجأ إلى التلويح بخيار الانفصال, كما حدث في كردستان العراق, كما توجد إلى جانبها مناطق أخرى في دول عربية مختلفة, تطالب بالاستقلال أو الانفصال, مثل الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو, وجنوب اليمن الذي يرغب في تأسيس دولة منفصلة عن الشمال وليبيا أيضاً, التي يتهدّدها التقسيم منذ مدة ليست بالبسيطة[14].

ثالثاً: ظاهرة الانفصال إفريقيّاً

يلاحظ الباحث والمختص بظاهرة الانفصال في إفريقيا, ريدي بريكتيب, أنّه في السياق الإفريقي, تثير الحدود الموروثة من الاستعمار تحديات نظرية وقانونية, وأسئلة حول الغموض والتناقض في سلوك الاتحاد الإفريقي أمام مطالب تغيير الحدود الاستعمارية. فمثلاً؛ جمهورية صومال لاند وحدودها هي من إنشاء المستعمِر, وحصلت على استقلالها, في 26 حزيران (يونيو) عام 1960, ككيان مستقلّ, لكنّها خاضت وحدة طوعية مع الصومال الجنوبي, الذي نال الاستقلال عن إيطاليا, ليؤسّسا الجمهورية الصومالية بعد اتحادهما.

والآن؛ بعد انسحاب صومال لاند من الاتحاد, كان من المفترض أن يسهل هذا بالاعتراف بها, لكن ذلك لم يحدث إلى الآن, في حين تمّ الاعتراف بجنوب السودان[15].

12- ليست كتالونيا فحسب من تطالب بالاستقلال في أوروبا, موقع «دويتشه فيله», 10-10-2017, (تاريخ الدخول: 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2018).
https://goo.gl/fRbLBL

13- ليست كتالونيا فحسب, مرجع سابق.

14- موقع «دويتشه فيله», مرجع سابق.

15- by Redie Bere- the Post-colonial State in Africa SELF-DETERMINATION AND SECESSION A 21st Century Challenge to keteab. ThE NORDIC AFRICA INSTITUTE. November 2012

يقول بريكتيب: من منظور نظري؛ يمكن تفسير هذا التناقض بين الاعتراف الفوري لانفصال جنوب السودان, وتجاهل سعي صومال لاند -لثلاثة عقود- للوصول إلى الاعتراف دونما نجاح, من خلال أنّه تمّ تطبيق نظرية المعاناة والمعالجة في الحالة السودانية, ويمكن القول أيضاً إنّ نظرية المسافة عززت انفصالها نظرية المسافة, والتي تفترض أنّه؛ عندما تكون هناك مسافة ثقافية -عرقية أو دينية بين الأقاليم المنفصلة والدولة الأم, قد يسهّل هذا نجاح الانفصال, وهو ما يغيب في حالة صومال لاند والصومال؛ حيث إنّ الصوماليين هم أكثر الشعوب تجانساً, من حيث اللغة والعرق والدين, داخل شعوب إفريقيا.

ويقسّم بريكتيب حالات الانفصال التي شهدتها إفريقيا إلى أربعة حالات رئيسة:

الحالة الأولى: حالات الانفصال التي لم تنشأ من الهندسة الاستعمارية؛ بل نشأت بعد إنهاء الاستعمار: تشمل هذه الحالات؛ مقاطعة كاتانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية, وإقليم بيافرا في نيجيريا, وقد استندت هاتان الحركتان إلى الحقّ في تقرير المصير على أساس الهوية العرقية الخاصة بهم, كما لعب الصراع على الموارد الطبيعية دوراً مهمّاً في تشجيع الانفصال في هاتين الحالتين, بالنظر إلى أنّ كلا الإقليمين غنيان بالنفط والموارد الطبيعية الأخرى, لكن تمّت مواجهة محاولتهما للانفصال بشكل حاسم من قبل الجيش في الحكومات المركزية, ولم تحقق مساعيهما الانفصالية أيّ نجاح[16].

ومن جهة أخرى؛ إذا كانت الأسس القانونية لإقامة الدول تنبع من ميثاق الأمم المتحدة, الذي يخوّل لكلّ شعب نال الاستقلال تأسيس دولته الخاصة, فمن هذا المنظور لا تملك هاتين الحالتين من الانفصال حججاً وأعذاراً قانونية وسياسية؛ لدعم مطالبتهما بالانفصال والاعتراف الدولي.

ورغم هذا؛ أعلنت كاتانغا نفسها دولة ذات سيادة, في 11 حزيران (يوليو) 1960, في حين انفصلت إيبو في شرق نيجيريا عن الاتحاد, وأعلنت نفسها جمهورية بيافرا, عام 1967.

16- SELF-DETERMINATION AND SECESSION, Op. Cit

وفي خطوة تتعارض مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية التي تقدس الحدود الاستعمارية في إفريقيا, اعترفت العديد من البلدان الإفريقية بمحاولة انفصال بيافرا, وهكذا, لم تقتصر الحرب على الانفصاليين المحليين فحسب؛ بل تحوّلت إلى صراع إقليمي ودولي أيضاً[17].

الحالة الثانية: الاتحاد الطوعي: تتعلق هذه الحالة من الانفصال بالكيانات التي نالت استقلالها من الاستعمار ككيانات مستقلة, بالتالي؛ أصبحت مستقلة, لكنّها تنازلت عن استقلالها, بهدف الانضمام إلى دولة أخرى, وتوجد حالتان من هذه الظاهرة في إفريقيا هما: صومال لاند وزنجبار.

حصلت صومال لاند على استقلالها من بريطانيا, في 26 حزيران (يونيو) 1960, لكن بعد خمسة أيام فقط, ألغت استقلالها, لتصبح جزءاً من جمهورية الصومال, في 1 تموز (يوليو), وفي وقت لاحق من عام 1991؛ أعلنت صومال لاند استعادة استقلالها بعد انهيار الدولة الصومالية.

وينظر الصومال لانديون إلى أنّ إعلان الاستقلال, الأحادي الجانب, تأكيد واضح لحقّهم في استعادة استقلالهم, في أعقاب انهيار الجمهورية الصومالية. ويفترضون أنّهم يستعيدون بذلك, ببساطة, السيادة التي تنازلوا عنها سابقاً, وأنّ الاتحاد مع الصومال الإيطالي كان طواعية, مما يعطي لهم الحق في الانسحاب عنه, بما أنه بات يشكل عبئاً عليهم.

الحالة الثانية هي زنجبار؛ فقد أعلن البريطانيون زنجبار كمحمية تابعة لهم, عام 1890, وظهرت كدولة مستقلة عام 1963, وعلى الفور؛ اندلع صراع دام بين الأغلبية الإفريقية والنخبة العربية القليلة, وقد أدّى ذلك إلى توقيع اتفاقً وحدة بين زنجبار وتنجانيقا, أدى بدوره إلى قيام جمهورية تنزانيا المتحدة, في نيسان (أبريل) 1964, غير أنّ عدم الرضا والخيبة من الاتحاد من قبل زنجبار, دفع إلى مطالباتها بالانفصال, واستعادة استقلال الإقليم[18].

17- SELF-DETERMINATION AND SECESSION, Op. Cit

18- SELF-DETERMINATION AND SECESSION, Op. Cit

الحالة الثالثة: الانفصال الناجح: يتعلق هذه النوع من الانفصال بالكيانات غير الاستعمارية, التي نجحت -رغم ذلك- في إنشاء دولها الخاصة, وتبرز هنا دولة جنوب السودان؛ التي تم الاعتراف بها عام 2011, كدولة مستقلة, في انتهاك لميثاق الاتحاد الإفريقي.

خاض جنوب السودان حربين أهليتين داميتين (إحداها استمرت ما بين 1955 و1972, والثانية استمرت ما بين 1983 إلى 2005) من أجل نيل حقّه في تقرير المصير.

وفي النهاية؛ أسفرت مفاوضات السلام بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان عن اتفاق السلام الشامل, وبموجبه تمّ منح شعب جنوب السودان الحقّ في تقرير مستقبله من خلال استفتاء شعبي, وكانت النتيجة تصويتاً ساحقاً لصالح الاستقلال, وأصبح جنوب السودان أحدث عضو في الاتحاد الإفريقي, في تموز (يوليو) 2011[19].

الحالة الرابعة: حالات الإلحاق: يرتبط هذا النوع من الانفصال بالكيانات التي أنشأها الاستعمار, لكنّه ألحقها فيما بعد بدولة مجاورة, وهنا تبرز ثلاث حالات إفريقية: ناميبيا, إريتريا, والصحراء الغربية, ورغم أنّ هذه الحالات متشابهة في بعض الجوانب, فإنّ بينها أيضاً اختلافات كبيرة.

دعمت الأمم المتحدة المسعى الناميبي من أجل تقرير المصير, وإقامة دولة مستقلة, وأدت المفاوضات التي رعتها إلى استقلال ناميبيا أخيراً, تحت قيادة سوابو, عام 1990.

على عكس ذلك؛ تجاهلت الأمم المتحدة طويلاً الكفاح الإريتري من أجل الاستقلال, وحقّق الإريتريون أخيراً استقلالهم عام 1991, بعد هزيمة قوات الاحتلال العسكرية الإثيوبية بقوة السلاح[20].

19- SELF-DETERMINATION AND SECESSION, Op. Cit

20- SELF-DETERMINATION AND SECESSION, Op. Cit

وفي الصحراء الغربية, بعد انتهاء الحكم الإسباني في الصحراء الغربية, عام 1975, ألحقت المنطقة إلى المغرب, ورغم الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي, إلا أنّ كفاح الجبهة من أجل تحقيق تقرير المصير لم يؤدِّ إلى الاستقلال, فقد رفض المغرب كل الجهود لحلّ المشكلة, ويبدو أن الأمم المتحدة منقسمة, وغير قادرة على حلّ معضلة قضية الصحراء[21].

رابعاً: صومال لاند: فكّ الارتباط من جانب واحد

تجادل دراسة مقارنة صادرة عن معهد «النوريديك» للدراسات الإفريقية في السويد, بعنوان: «حقّ تقرير المصير والتطلعات الانفصالية في صومال لاند وجنوب السودان؛ تحدي بناء الدولة في حقبة ما بعد الاستعمار»[22]؛ بأنّ مبررات الانفصال في حالة صومال لاند أقوى من مبررات دولة مثل جنوب السودان, التي حققت استقلالاً كاملًا من السودان, وحازت اعترافاً من العالم, عام 2011, وترى الدراسة؛ أنّ للقانون الدولي وجاهة أكثر بالنسبة إلى انفصال صومال لاند, مقارنة بحالة جنوب السودان, لثلاثة أسباب:

- كون صومال لاند كياناً إقليمياً أسسه الاستعمار البريطاني بشكل منفصل عن سائر المناطق الصومالية الأخرى, وحاز على استقلاله من الاستعمار البريطاني, في 26 حزيران (يونيو) عام 1960, وحصل على اعتراف من الأمم المتحدة ككيان مستقل لخمسة أيام, قبل أن يتّحد مع الصومال الإيطالي, على عكس جنوب السودان؛ الذي ليس لديه ماضٍ استعماري مختلف عن السودان[23].

- كون صومال لاند حازت الاعتراف بالفعل من قبل الأمم المتحدة, ولو لبضعة أيام فقط, كدولة مستقلة, عام 1960, وفق حدود دولية مرسومة من الاحتلال البريطاني, قبل أن تبادر طوعاً بالوحدة مع الجنوب, وتبرز في هذا المضمار

21- SELF-DETERMINATION AND SECESSION, Op. Cit

22- by Self-Determination and secessionism in somaliland and south sudan challenges to Postcolonial state-building Redie Bereketeab. ThE NORDIC AFRICA INSTITUTE. uppsala 2012

23- Self-Determination and secessionism in somaliland and south sudan, Op. Cit

حجة صومال لاند القائلة: إنّ الاتحاد مع الصومال الإيطالي كان طواعية, ما يعطي الإقليم حق الانسحاب إذا أراد ذلك.

- أثبتت صومال لاند أنها مستقرة ولديها حكومة فعّالة وديمقراطية[24], على عكس جنوب السودان الذي يغرق في الفوضى[25].

ورغم هذه الفوارق الأساسية؛ فشلت صومال لاند في تحقيق الاعتراف الدولي, بينما نجحت فيه جنوب السودان, وخلصت الدراسة إلى أنّ وجود شريك مستعدّ لقبول حقّ تقرير المصير, والمخاوف الجيوإستراتيجية حول الأمن, وكذلك الموقع الجغرافي للأقاليم المنفصلة, وأهميته الإستراتيجية والاقتصادية, ومصالح الدول الكبرى منها, والتوازن العسكري بين الحكومة المركزية والأقاليم, والدعم الخارجي لكلّ منهما, يلعب ذلك كله دوراً مهماً في تحديد مصير الاعتراف الدولي[26].

وسواء تعلق الأمر بجنوب السودان, أو بكتالونيا, أو كردستان العراق, أو غيرها من الأقاليم التي انفصلت أو تحلم بالانفصال, فإنّ القاسم الذي غالباً ما يطرح بأنّه مشترك بينها؛ هو الرغبة في التمتع بحقوق أكثر, والتطلع لمستقبل أفضل, لكنّ الواقع قد يظهر عكس ذلك أحيانا. ويشار في هذه المضمار إلى دولة جنوب السودان, الذي انفصل عن شماله, والذي يعيش حالياً حالة من الانهيار والانقسامات, ويغرق في العنف والحروب.

لكن, على عكس ذلك, توجد في صومال لاند أركان الدولة المنصوص عليها في القانون الدولي العام, وهي الشعب والإقليم والسلطة السياسية, وما ينقصها هو

24- ماذا بوسع صومال لاند أن تقدمه لبقية إفريقيا حول السلام والاستقرار, موقع منتدى الاقتصاد العالمي, 17 Mar 2016, (تاريخ الدخول: 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2018).
https://gl.goo/Ai2jKp

25- تقرير للعفو الدولية: العنف الجنسي في جنوب السودان تجاوز المدى, موقع اليوم السابع,26 تموز (يوليو) 2017, (تاريخ الدخول: 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2018).
https://goo.gl/uupKTJ

26- Self-Determination and secessionism in somaliland and south sudan, Op. Cit

التمثيل القانوني وعضوية الامم المتحدة فقط؛ حيث ما تزال الصومال تدّعي امتلاك السيادة على صومال لاند[27].

يؤكّد ذلك رئيس جمهورية صومال لاند السابق, أحمد سيلانيو, في خطاب ألقاه في مركز «المجلس الأطلسي في إفريقيا», في واشطن, عام 2013, إذ يقول: «إننا لا نطلب من الآخرين سوى أن يعترفوا بالوضع الحالي للأمور؛ صومال لاند هي كيان ذو سيادة ويعمل بفاعلية تامة, وأعطينا فكرة الوحدة, وحلم تشكيل الصومال الكبير فرصة من عام 1960 إلى 1991, لكنّه لم ينجح, ولا يمكننا إعادة تجريبه, ومن يقرر اليوم مستقبل شعب صومال لاند, ليس الحكومة في مقديشو, ولا المجتمع الدولي؛ بل هو نفسه من يقرّر, وبحصولنا على الاعتراف الدولي والتمثيل الدبلوماسي الذي نستحقه, سوف نكون قادرين على المساهمة بشكل أكثر فعالية في تشكيل مستقبل مستدام ومزدهر للقرن الإفريقي, بناء على تجربتنا الفريدة في خلق واحة سلام في منطقة معروفة بالاضطرابات»[28].

هنا يبرز تناقض يمارسه المجتمع الدولي مع مبادئ التعامل مع الدول, فإذا كان معيار الدولة الرئيس, بحسب التعريف المشهور للمفكر الألماني ماكس فيبر: «احتكارها للاستخدام المشروع للعنف», فإنّ الحكومة الفيدرالية الصومالية تفشل بشكل واضح في تلبية هذا المعيار؛ إذ إنّ سيادتها لا تصل إلى منطقة صومال لاند, ورغم ذلك؛ ما تزال تعدّ "دولة ذات سيادة" لدى دول العالم, وتستوفي صومال لاند هذا المعيار منذ إعلان استقلالها من طرف واحد, عام 1991, ولها عملات, وتسجيل سيارات, وحتى جوازات سفر, ومجالس تشريعية وتنفيذية منتخبة بطريقة ديمقراطية, ورغم ذلك؛ يرفض المجتمع الدولي والاتحاد الإفريقي التعامل مع صومال لاند بشكل رسمي وقانوني.

في الفقرات الآتية؛ سنولي اهتماماً خاصّاً لبيان حالة صومال لاند, ومبرراتها القانونية والتاريخية للانفصال, وسنتناول أيضاً الجوانب المتعلقة بالبناء الوطني والمآزق التي تثيرها الحدود الاستعمارية لمطلب الوحدة وحلم الصومال الكبير وما آل إليه من فشل, وذلك من خلال أربع وقفات:

27- Let's Give Somalia's Government the Non-Recognition It Deserves. FEBRUARY 26, 2014. Atlantic Council
https://goo.gl/VS9edN

28- انظر الخطاب كاملا من هنا :
https://goo.gl/ztFneA

الوقفة الأولى: مبرّرات الانفصال وحسابات الربح والخسارة

في كثير من الأحيان؛ يتم فهم المساعي الانفصالية على أنّها تعتمد بشكل أساسي على حسابات المكاسب والخسائر, أو بعبارة أخرى؛ يعتمد نجاح أيّة عملية انفصالية من عدمها, على موازنة علاقات الربح والخسارة بين الجهة الانفصالية والدولة الأم, ونتيجة هذه العملية الحسابية ينجح الانفصال أو يخفق.

وفي هذا السياق؛ يعدّ الباحث الألماني «ماركوس فيرجيل هونه» انفصال صومال لاند عن الصومال, أو كما يحلو للبعض؛ حلّ الاتحاد الطوعي بين صومال لاند البريطاني والصومال الإيطالي, لم يتبع إجراء تقييم حسابات التكلفة والربح هذه, ويرى أنه, على عكس ذلك؛ جاء إعلان استقلال صومال لاند الأحادي الجانب, بطريقة غير مدروسة النتائج, ونتيجة حتمية لحالة التفكك والانهيار التي تسبب بها النظام العسكري في الصومال, والذي تحوّل في مرحلته الأخيرة, إلى نظام يرتكب إبادة جماعية ضدّ أهالي صومال لاند, ويستهدفهم لأسباب عشائرية.

ووفرت لاحقاً تلك المظالم أساس المطالبة بالانفصال لدى العديد من قبيلة «إسحاق», الذين كانوا في صفوف جبهة الحركة الوطنية الصومالية (SNM) التحرّرية, وبحسب «هونه»؛ سيطرت الحركة على أراضي صومال لاند لأسباب لا تتعلق بالانفصال؛ بل لإسقاط النظام العسكري, لكن تحوّلت ديناميات الحرب بعد ذلك إلى مطالب قوية بالاستقلال[29].

يتلخّص منظور «هونه» في هذه المسألة, في أنّ القرار النهائي للانفصال تم تنفيذه بسبب اعتبارات أمنية, جاءت في سياق انهيار الدولة, وأنّ إعلان استقلال صومال لاند كان لتفادي حروب أمراء الحرب في الجنوب, الذين كانوا يتقاتلون على السلطة, وإبعاد المنطقة عن خطرهم, وبالتالي, كان الانفصال -في هذه الحالة بالذات- نتيجة غير مقصودة.

ورغم أنّه يقرّ بأنّ مقولات «الطمع في السلطة» و«الجشع» لا تشرح سبب انفصال صومال لاند, فإنّه – في رأينا- إلى جانب الصواب فيما يتعلق بأنّ الانفصال أمرٌ طرأ بعد انهيار النظام, ولا يبدو هذا الطرح مقنعاً لجملة الأسباب الآتية:

29- Against the Grain: Somaliland's Secession from Somalia by Markus Virgil Hoehne. Palgrave Series in African Border-lands Studies

أولاً: يقوم حجاج صومال لاند المتطلع إلى تقرير المصير, على تبرير تاريخي وقانوني مفاده؛ أنّ الدولة الإفريقية قامت على الحدود الاستعمارية إبان فترة الاستقلال؛ حيث عدّ كلّ كيان استعماري وريثاً شرعيّاً للحدود التي تركها الاستعمار, بالتالي -من ذلك المنظور- تتفق الآراء في كون صومال لاند دولة مستقلة ذات سيادة, نالت استقلالها من الاستعمار البريطاني, في تاريخ 26 حزيران (يونيو) 1960, ككيان استعماري مستقل.

ثانياً: ثمة رأي سائد في صومال لاند يجادل بأنّ الانضمام إلى الصومال وانخراط الوحدة معها لم يكن قانونيّاً بالأساس, بالتالي؛ لم تكن هنالك وحدة شرعية كي يتم الدفاع عنها. ويستدلّ هذا الرأي؛ بأنّ مجلسي نواب البلدين لم يوقّعا أيّ اتفاق للوحدة, سواء بصفة أحادية, أو بصفة مشتركة, وظلّ قرار الوحدة مرسوماً رئاسياً لم يتم تمريره إلى جهة تشريعية لتصديقه[30].

يضاف إلى ذلك حجة أخرى؛ تفيد بعدم شرعية الوحدة, ذلك أنه في استفتاء دستور الوحدة, عام 1961, صوّت أغلبية الصومال لانديين بـ «لا», وبهذا تكون شرعية الوحدة لاغية مرة أخرى[31], لكن جرت عمليات تزوير واسعة النطاق في الاستفتاء, رجّحت كفة الأصوات التي صوتت بنعم[32], وانتشرت قصة على الألسن في صومال لاند تلخّص مدى التزوير الذي شاب هذا التصويت؛ حيث يُروى أنّه في قرية (Caano-weyn), التي تقع بين مدينتي أفجويي وبورحكابا في الجنوب, بلغت الأصوات 99 ألف صوت, وكلّها صوّتت بـ «نعم», ويماثل هذا العدد الأعداد التي صوتت في كامل مناطق صومال لاند, بحسب ما تظهره البنيات الرسمية, وهي مئة ألف صوت, من هنا حملت كلمة (Wallaweyn), في المفهوم الشعبي الصومال لاندي, وهو تحوير بسيط لاسم القرية معاني الاحتيال والنصب[33].

30- وممن يدافعون عن هذا الرأي الكاتب والسياسي المعروف محمد غيس, انظر:
Dharaaro Xusuustood Prof. Maxamed Siciid Gees – Qeybtii 44aad
https://goo.gl/FuBEhM

31- Op. Cit ..Dharaaro Xusuustood

32- Sababaha La Soo Noqoshada Madax-Bannaanida Somaliland Iyo Kuwa Ay Tahay In loo Aqoonsado. W/Q : C/raxmaan C/laahi Warsame
https://goo.gl/n1YBhi

33- تحوّل التعبير حديثاً للإشارة إلى الصوماليين المؤيدين للوحدة.

كان سكان الصومال, عام 1961, مليونين ومئتي ألف نسمة[34], بينما يبلغ سكان صوماالند آنذاك ستمئة وثمانين ألف نسمة, مع ذلك ادّعت الحكومة وقتذاك أنّ مجموع الأصوات التي صوّتت في الاستفتاء, قد بلغ مليوناً ومئتي ألف ناخب (1,200,000), مئة ألف فقط منهم من صومال لاند, وأعلن في نتيجة اقتراع الدستور تصويت مليون و760 ألف ناخب بـ «نعم», مقابل 182 ألفاً صوتوا بـ «لا"[35].

ثالثاً: يضاف إلى ما سبق؛ أنّه منذ لحظة الوحدة مع الطرف الجنوبي, ظهرت بوادر من طرف صومال لاند لاستعادة استقلالها, بعد تمرير دستور الوحدة, وتجسد ذلك بالاستقالة الجماعية لممثلي الشمال في حكومة الاستقلال, وقيام 11 من جنرالات الشمال بعملية انقلاب فاشلة لاستعادة استقلال صومال لاند, في السنة الأولى من عمر الدولة, وهو ما يشير إلى نزعة مبكرة لتراجع صومال لاند عن الوحدة.

رابعاً: أيضاً ما يستبعد صحة رأي الباحث «هونه», بأنّ الانفصال خيار طرأ من الخلف, هو تجربة الكفاح المسلح التي خاضها الإقليم لاستعادة استقلاله؛ فسقوط النظام جاء بعد 11 عاماً من الكفاح المسلح, الذي راح ضحيته عشرات الآلاف من المدنيين, في حرب تطهير عشائري معلن, شنّتها الدولة الصومالية بكامل عتادها ضدّ الإقليم[36], ووصفت المنظمات الإنسانية جحم الإبادة التي اقترفها النظام بـ "هولوكست هرجيسا"[37], كما أطلقت عليها مسميات, منها «درسدن إفريقيا»[38], في إشارة لمدينة درسدن الألمانية, التي قصفها سلاح الطيران البريطاني والأمريكي في الحرب العالمية الثانية, عام 1945.

34- population in 1961 Somali
https://tradingeconomics.com/somalia/population

35- نتائج تصويت استفتاء دستور عام 1961.
http://africanelections.tripod.com/so.html

36- Somalia: A Government at War with its Own People. https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/somalia_1990.pdf Archived 7 December 2012 at the Wayback Machine. Human Rights Watch, 1990, p.89.

37- Ingiriis, Mohamed Haji (2 July 2016). ""We Swallowed the State as the State Swallowed Us": The Genesis, Genealogies, and Geographies of Genocides in Somalia". African Security. 9 (3): 237–258.

38- Harper, Mary (9 February 2012). Getting Somalia Wrong?: Faith, War and Hope in a Shattered State. Zed Books Ltd. ISBN 978-1-78032-105-9.

واجه النظام العسكري معارضيه بآلة قتل جبّارة, واقترف جرائم حرب بحقّ المدنيين, الذين كانوا يشكّلون حاضنات للجبهات, فقصف بالطائرات الحربية مدينة هرجيسا, وتم تدمير 90% منها[39], وأصبحت إبادة منسية بفعل الحروب الأهلية التي هوت الصومال إليها بعد ذلك.

وتشير تقديرات مختلفة؛ إلى أنّ ضحايا هذه الحرب يصل عددهم من خمسين إلى مئة ألف قتيل[40], وتذهب تقارير محلية إلى أنّ عدد القتلى من المدنيين, يصل إلى 200,000 قتيل[41], وأسفرت تلك الإبادة عن إنشاء أكبر مخيم للاجئين في العالم آنذاك, على الحدود الإثيوبية مع صومال لاند (1988)[42].

خامساً: بسقوط النظام في مقديشو, سيطرت «الحركة الوطنية الصومالية», التي كانت تقود الكفاح المسلّح على أراضي صومال لاند, في أوائل عام 1991, ولم تقرّر الحركة مصير الإقليم لوحدها, بل لجأت إلى تنظيم سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الوطنية, وتمّ عقد مؤتمر كبير في مدينة برعو, في أيار (مايو) 1991, شارك فيه قادة الأولية والأجنحة المسلحة, والسلطات والمشيخات التقليدية, وممثلو العشائر.

صحيح أنّ بعض قيادات الحركة الوطنية لم تكن مؤيدة للانفصال, وكانوا يرومون إسقاط النظام العسكري في البلد فحسب, لا تقسيمه, ومع ذلك؛ تعود جذور الانفصال/ استعادة الاستقلال, إلى ما قبل انهيار نظام سياد بري بكثير, ويرجع إلى عدم رضا تام عن تجربة الوحدة, إضافة إلى حرب الإبادة التي تعرض له الإقليم باسم «الدولة الصومالية».

لذلك يمكننا القول: إنّ الانفصال لم يكن قراراً جاء بلحظة واحدة, بل له أسباب متجذرة, وجاء كتصحيح لخطأ يعتقد أنّه حصل في فترة إنشاء دولة الاستقلال[43], وفي الأثناء التي أعلن فيها قيام صومال لاند من جديد, كانت العاصمة الصومالية مقديشو تشهد حرباً مفتوحة بين مختلف العصابات وأمراء الحرب, وحين أعلنت قيادة

39- Somaliland: Time for African Union Leadership. https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/somaliland-time-for-afri-can-union-leadership.pdf: International Crisis Group. 2006. p. 5.

40- Press, Robert M. (1 January 1999). The New Africa: Dispatches from a Changing Continent. University Press of Florida.

41- Investigating genocide in Somaliland". Archivedfrom the original on 20 May 2017".

42- Lindley, Anna (15 January 2013). The Early Morning Phonecall: Somali Refugees' Remittances. Berghahn Books.

43- The Rebirth Of Somaliland (1): History of Somaliland. Horn Diplomat. February 18, 2018 https://goo.gl/bQN4GD

الحركة الوطنية الصومالية ومندوبو العشائر استقلالٍ جمهورية صومال لاند, في 18 أيار (مايو) عام 1991, لم يكن جنوب الصومال مهيّأً لقبول ذلك أو رفضه, فكانت سلطة موحدة غائبة في الجنوب, ولم يكن بيد أمراء الحرب ما يمكنهم فعله أمام هذا القرار, كما أنّ المجتمع الدولي, بقيادة الأمم المتحدة, كان بدوره مهتماً بجلب الاستقرار إلى مقديشو والجنوب[44], وتجاهل التطورات الآتية من صومال لاند وإعلان استقلالها.

الوقفة الثانية: مسألة الحدود

من أكثر الإشكالات تعقيداً في تجارب الانفصال؛ مسألة الأراضي, فحتى تولد دولة جديدة, يجب أن تفقد دولة موجودة بالفعل وذات سيادة, جزءاً من أراضيها, ومن شأن ذلك أن ينتهك قوانين ومعايير السلامة الإقليمية, وهي من أكثر المبادئ قدسية في النظام الدولي.

الجدل المتمحور حول مفاهيم تقرير المصير والانفصال يتعلق بالقيمة العالمية للمبدأ, الذي كان في البدء مقتصراً على مصير الدول الأوروبية فقط, ثم بعد الحرب العالمية الثانية؛ صار الجدل يشمل مصير الشعوب الخاضعة للاستعمار الأوروبي, في السعي إلى إنهاء الاستعمار التقليدي, وفي مرحلة ما بعد الاستعمار صار الموضوع شبه مغلق في الساحة الدولية, خاصة في القارة الإفريقية, التي تمّ فيها تقديس الحدود الاستعمارية في ميثاق منظمة الاتحاد الإفريقي, عام 1964.[45]

في هذا السياق؛ تمّ تفسير مبدأ احترام الحدود المتوارثة (uti possidetis) على أنه يعني تحويل الحدود الاستعمارية إلى حدود دولية, ونشأ هذا المبدأ في القانون الروماني؛ فالعبارة مشتقة من التعبير اللاتيني possideatis (uti possidetis, ita,)؛ بمعنى «ستستمر في امتلاك ما تملك مثلما كنت تمتلكه», وأعلن القادة الأفارقة الذين اجتمعوا في قمة المنظمة الوحدة الإفريقية في القاهرة, عام 1964, أن

44- تدخلت الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة في الصومال, بقرار أممي في التسعينيات, أثناء فترة الجفاف, 1992/1993؛ حيث أعلنت أنها سوف تتدخل «إنسانيًا» لمواجهة الجفاف والمجاعة, فقامت بإرسال قوة تعدادها 27 ألف جندي من قوات النظام الدولي الجديد في أعقاب النجاح الساحق في طرد العراق من الكويت عام 1991, وكان في ظنّ الجيش الأمريكي؛ أنّ عملية الصومال ستكون سهلة وسريعة بالمقارنة, وثبت في النهاية أنها كانت ورطة عسكرية.
https://gl.goo/o3M5Rv

45- التطلعات الانفصالية, مرجع سابق.

«جميع الدول الأعضاء تتعهّد باحترام الحدود القائمة فيما بينهم»[46]؛ ولذلك التزمت جميع الدول الأعضاء بقدسية الحدود الإقليمية الموروثة من حقبة الاستعمار, ولم يحدث سوى تغييران في الخريطة الاستعمارية منذ الستينيات: انفصال إريتريا عن إثيوبيا عام 1993؛ وجنوب السودان عن السودان عام 2011.

في حالة صومال لاند؛ يكمن النقاش الأكثر صعوبة في خطاب تقرير مصيرها, بالتناقض الحاصل بين مبدأ السلامة الإقليمية للدول المنصوص عليه في ميثاق الاتحاد الإفريقي, وكونها كيان استعماري لديه حدود استعمارية خاصة به, لذلك يقوم حجاج صومال لاند بأنّها لا تضرّ بسلامة أراض من دولة أخرى, بل تروم العودة إلى حدودها الاستعمارية السابقة.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق؛ أنّ «الحركة الوطنية الصومالية» لم تسيطر على المناطق الشرقية من صومال لاند التي تقطنها عشائر «الدولبنهتي» و«الورسانغيلي», وهي عين المناطق التي تشهد من حين إلى آخر صراعاً بين «صومال لاند» و«بونتلاند» عليها[47]؛ حيث تدعي الأخيرة أحقيتها للمنطقة لأسباب عشائرية.

يمكن فهم هذا الصراع؛ على أنّه تحدٍ قائم بين مبدأ الحدود الاستعمارية الإفريقية, وإنشاء حدود سياسية لاعتبارات عشائرية, فتزعم صومال لاند أحقيتها في الأرض (لكونها جزءاً من أراضي المحمية البريطانية السابقة), بينما تطالب بونتلاند بها على أساس السكان (لارتباطات تتعلق بقبائل هارتي القاطنة بالمنطقة), وبشكل أعمّ, يدور هذا الصراع حول مسألة عودة الوحدة الصومالية, ويقابله تمسّك صومال لاند بالانفصال, وحسبما ذكرنا؛ تدعي صومال لاند أنّ انفصالها لا ينتهك الحدود الاستعمارية, بل يحترم المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (1963), التي تكرّس حدود البلد في لحظة استقلالها, وقد تمّ تكرار ذلك في المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي (2000).

46- Hensel, Paul R.; Michael E. Allison and Ahmed Khanani (2006). "Territorial Integrity Treaties, Uti Possidetis, and Armed Conflict over Territory." Presented at the Shambaugh Conference "Building Synergies: Institutions and Cooperation in World Politics," University of Iowa, 13 October 2006.

47- إحدى الولايات التابعة للحكومة الفيدرالية الصومالية.

في المقابل؛ تقول بونتلاند: إنّ الحدود بين الأراضي الصومالية البريطانية والإيطالية في الشمال، تم حلّها عام 1960، وانضمت جمهورية الصومال إلى منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963، وهي دولة موحّدة، وبالتالي يجب حماية هذه الوحدة.

لكن، تمكن الإجابة عن هذا الإشكال بأنّ الصومال لم يوقّع اتفاقية تقديس الحدود الإفريقية في قمة القاهرة، عام 1964[48]، بسبب أنّه كان يطالب الأراضي الصومالية الملحقة بإثيوبيا وكينيا[49]، فبالتالي انضمام الصومال إلى منظمة الوحدة الإفريقية لا يغير شيئاً من تمسّك صومال لاند بالعودة إلى حدودها الاستعمارية.

الوقفة الثالثة: استقلال صومال لاند وعناصر هويّتها الوطنيّة

يستمدّ المجتمع الصومال لاندي، كمجتمع متخيل، ملامح هويته الوطنية من عدة خصائص، أخذت بالتشكّل على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، منها: إنشاء راديو «هرجيسا» الوطني (1991)، وتأسيس الصحف اليومية المحلية، مثل: «الجمهورية» و«هاتف» (في التسعينيات وأوائل 2000)، واعتماد الشلن الصومال لاندي كعملة وطنية (1994)، واعتماد علم ونشيد وطني خاص (1996)، ووضع المناهج الدراسية الوطنية (من عام 1997 فصاعداً)، وتخليد آثار الحرب الأهلية، والكفاح من أجل الاستقلال عن الصومال، كلّ هذه العناصر ساهمت في تطوير هوية سياسية مشتركة، إلى جانب المؤسسات السياسية المنشأة في بورما، عام 1993، التي تطورت منذ ذلك الحين.

وخلال الولاية الثانية للرئيس محمد حاج إبراهيم عغال؛ ثاني رئيس الصومال لاند، وضع دستور جديد، وطُرح للتصويت عليه في استفتاء عام، في أيار (مايو) 2001، ونصّ في بنده الأول؛ على مبدأ قدسية استقلال صومال لاند، وكونها بلداً مستقلاً عن الصومال[50]، وجاء الاستفتاء في لحظة حاسمة بالنسبة إلى صومال لاند؛ لأنّه للمرة الأولى منذ عقد من الزمان، بدت الحياة وكأنها تعود للصومال من جديد.

48- Nigeria and the Ethiopia-Somalia Conflict: A Case Study of Continuity in Nigerian Foreign Policy by Orobola Fasehun Vol. 17, No. 2 (1982), pp. 183-193 Published by: Institute of African Affairs at GIGA, Hamburg/Germany
https://www.jstor.org/stable/40174065

49- the New York Times. Africa's Summit Conference, July 24, 1964.
https://www.nytimes.com/1964/07/24/archives/africas-summit-conference.html

50- البند الأول من دستور جمهورية صومال لاند.

في مؤتمر «عرتا»؛ الذي عُقد عام 2000 في مدينة عرتا الجيبوتية, وتم الإعلان فيه عن الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال, التي كانت أول حكومة صومالية تتشكل بعد عقد كامل من الفراغ المؤسساتي, رغم أنها كانت شكلية[51], وقد رفضت صومال لاند المشاركة في ذلك المؤتمر, وبمجرد إعلان الحكومة الوطنية الانتقالية الصومالية, تلقّت الصومال دعماً فورياً من المجتمع الدولي, وكانت بعض التوقعات تشير إلى أنّ صومال لاند, باعتبارها كياناً غير معترف به, يمكن أن تخسر أمام الصومال الذي يتعافى ببطء, وإزاء هذه المخاوف, مثّل الاستفتاء تصويتاً بالإيجاب على استقلال صومال لاند, وقد وافق 97% من الناخبين, حوالي 1.18 مليون شخص, بحسب المصادر الرسمية, على الدستور, كما قيّم المراقبون الدوليون الاستفتاء بشكل إيجابي[52].

في الصومال, وفي سياق الجدل القائم على الانفصال والوحدة من جديد, غالباً ما يقع الخلط بين الانتماء القومي والانتماء الوطني القطري, فعلى سبيل المثال؛ يمكن للمرء في الحالة العربية أن يكون عربياً, وأن يحمل هوية وطنية في الوقت نفسه, كأن يكون عربياً من العراق, أو عربياً من ليبيا, وهكذا, بينما في الحالة الصومالية؛ تكتنف تلك الفكرة على حالة من الغموض والتعقيد المفتعل غالباً, فإما أن يكون المرء صومالياً من الصومال, أو يُطرد من الهوية الصومالية, ويتم التشكيك بانتمائه القومي.

يحدث ذلك غالباً بفعل الدوغما الوطنية, وعدم التفريق بين الهوية الوطنية والهوية القومية, لكن توجد أيضاً عوامل تاريخية معقدة, تسببت في امتزاج الهوية الوطنية بالهوية القومية في السياق الصومالي؛ فإبان فترة الاستقلال من الاستعمار الأوروبي, كانت على علم دولة الاستقلال الصومالية نجمة خماسية ترمز إلى الأجزاء الخمسة للقومية الصومالية التي جزأها الاستعمار الأوروبي, وشعر كلّ الصوماليين في ذلك الوقت بنوع من الانتماء إلى دولة الإستقلال في الصومال, في حالة حماسية تحمل مشاعر التضامن والفرح من التحرر من الاستعمار.

51- National Identity and Disintegration of the State in Somalia by Friederike Teutsch COLLAPSING EXPECTATION

52- May 2001 Constitutional Referendum 31
http://africanelections.tripod.com/somaliland.html

الوقفة الرابعة: موت الصّومال الكبير

إنّ موت حلم الصومال الكبير جزء من السردية السائدة في صومال لاند, التي غالباً ما يتم التبرير بها للانفصال, كما تمّ التعبير عنه بجلاء في علم صومال لاند؛ إذ يرمز النجم الخماسي الصغير الأسود في مركزه إلى معاكسة النجم الكبير الأبيض في علم الصومال؛ حيث ترمز -في الحالة الأخيرة- كلّ نقطة من نقاطه الخمسة إلى إقليم صومالي كان يجب أن يكون جزءاً من الدولة القومية الصومالية, في نظر نخب ما بعد الاستعمار الصوماليين, وتشمل هذه الأقاليم: (إقليم الصومال الغربي؛ الذي يقع شرق إثيوبيا, وإقليم شمال غرب كينيا, وجيبوتي, وصومال لاند البريطانية, والصومالي الإيطالي), وقد مُني هذا الحلم بالفشل, ولم يحصل الاتحاد إلا ما بين إقليمين فقط من هذه الأقاليم الخمسة؛ محمية صومال لاند البريطانية, والأراضي الصومالية الإيطالية, عام 1960, وانتهت وحدتهما بالفشل في الثمانينيات؛ إثر حرب أهلية طاحنة, أدّت إلى انفصال صومال لاند عام 1991؛ لذلك فإن النجم الأسود الصغير على علم صومال لاند, يرمز إلى فكرة موت الصومال الكبير[53].

بالنسبة إلى المجتمع الدولي؛ فإنّه يتفق في مسألة موت الصومال الكبير, بل إنّ وقفة القوى الدولية والإقليمية أمام تحقيق حلم الصومال الكبير, ومساندة القوى الدولية لإثيوبيا في حربها مع الصومال على إقليم أوغادين, عام 1977, دليل على ذلك[54], لكن فيما يتعلق بصومال لاند؛ لا يبدو العالم متحمساً لتأييد قضية صومال لاند, بسبب أنها لا تنطوي على حساسيات عرقية أو دينية, أو أخرى أقلياتية, لذا ينظر العالم إلى المسألة الصومالية ككلّ بعين واحدة.

أما في الصومال؛ فيلعب المجتمع الدولي دوراً غامضاً كذلك حيال استعادة الدولة, لكن بالعموم تتلقى النخب السياسية في الصومال تأييداً ومساعدات هائلة من العالم؛ حيث تتدفق على الصومال موارد مالية كبيرة, كما أنّ العالم منح الحكومة الصومالية الاعتراف الدولي, وعدّها الجهة الوحيدة الممثلة للصوماليين, في وقت لا تستطيع الحكومة الصومالية تأمين مقارّها الحكومة من العنف السياسي والديني القادم من الفرقاء السياسيين والجهاديين الإسلاميين.

53- From irredentism to secession: The decline of pan-somali nationalism· by P.J. Schraeder January 2006

54- The Superpowers and the Ogaden War By Don Oberdorfer, Washington post. March 5, 1978 https://goo.gl/WMf5Uj

وتكمن في الجانب الآخر أهم مكتسبات صومال لاند من عملية الانفصال (عام 1991) بتحقيق حالة السلم الأهلي، ومع أنّ هذا المكتسب لم يتحقق دفعة واحدة، إلا أنّه من المؤكد أنّ صومال لاند لم تنجرف إلى الفوضى التي اجتاحت الصومال الجنوبي، كما نجحت في عملية نزع السلاح من المجتمع، وأسست جيشاً وطنياً موحداً، وهي خطوات ما يزال الصومال يفتقر إليها إلى الآن[55].

ويمكن القول: إنّ غياب التدخلات الدولية طوال التسعينيات أعطى صومال لاند فرصة لتجريب نظام سياسي ملائم لنظامها الاجتماعي العشائري، وأزاحت عن نفسها عناء مؤتمرات السلام الدولية المثقلة بالأجندات الأجنبية، التي عادة ما تتجاهل الثقافة والبنية الاجتماعية المحلية، كما يحدث في كثير من الأحيان، خصوصاً عندما تكون مصالح الفاعلين الأجانب متضاربة، وقد ساهم ذلك في إنشاء نظام سياسي هجين تم فيه دمج «التقاليد الصومالية» بـ « تقاليد الدولة الحديثة»[56].

في إطار هذا الترتيب الهجين؛ سعت صومال لاند إلى تأسيس دولة مستقرة وديمقراطية نسبياً، وأسّست هوية وطنية تمتلك سردية مختلفة كلية عن الصومال، كما أنّ الجيل الذي ولد في ظلّ هذه الهوية الوطنية الصومال لاندية في العقود الثلاثة الأخيرة، لا يحمل أيّ تصور أو انتماء إلى الصومال، ويتعامل معها كبلد أجنبي تماماً، وهذا ما يمنح صومال لاند حقيقة «بيولوجية» معينة، ترسّخ واقعيتها[57].

خلاصة

خلصت هذه الورقة، إلى عدة أمور:

أولاً: إنّ انفصال صومال لاند يمثل حالة فريدة، في إفريقيا والعالم، حيث لا توجد حالة انفصالية مثيلة لها؛ حيث إنّ معظم حالات الانفصال الإفريقية والدولية الأخرى إما غير ناجحة، أو مدعومة من قبل قوى خارجية، وبالتالي تفتقر إلى عناصر البقاء الذاتية، عكس حالة صومال لاند، التي حققت مستوى معقولاً من «الدولنة»، في ظلّ غياب اعتراف دولي بها.

55- AUGUST 7, Foreign Policy BY AMANDA SPERBER Somalia Is a Country Without an Army.
https://goo.gl/qyLLuu

56- Against the Grain: Somaliland's Secession from Somalia. Op. Cit

57- «بي بي سي» أكسترا، الحلقة 17، الجزء 2: لماذا يطالب شباب -أرض الصومال- بالانفصال عن الصومال؟، 24 كانون الثاني (يناير) 2018.
https://goo.gl/aakK5T

ثانياً: إنّ أحقيّة صومال لاند في تكوين دولتها في نظر القانون الدولي لا تشوبه شائبة, ومطالبتها بالانفصال تتّسق مع المواثيق الإقليمية والدولية بعدم تغيير الحدود, لكن المجتمع الدولي بتجاهله لتلك الحجة وقبوله لحالات انفصال أخرى ليست لديها هذه الحجج, يظهر تناقضاً صارخاً مع مبادئ حقّ تقرير المصير, والحفاظ على الحدود الاستعمارية.

ثالثاً: تعدّ صومال لاند اليوم دولة الأمر الواقع, وهي من أكثر الدول استقراراً وديمقراطية في القارة الإفريقية كلها, ومع ذلك يعدّها العالم جزءاً من الصومال, وبالنظر إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تمر به الصومال, فضلاً عن الواقع الديموغرافي الذي ولّد فيه أكثر من ثلاثة ملايين صومال لاندي بهوية وطنية خاصة, متمايزة عن الهوية الوطنية الصومالية, بعد أن أعلن الإقليم استقلاله المستأنف, لم يفكروا أبداً بأنّهم مواطنون صوماليّون, لا يمكن تصوّر أيّ سيناريو لإعادة دمجهم في مثل هذه «الدولة» بشكل سلس.

رابعاً: تمتاز سردية صومال لاند للانفصال بحجج واضحة وصريحة, إلا أنّ الوحدة التي تشاركتها سريعاً مع الجنوب, والتي امتدت لثلاثين عاماً, أضعفت موقفها, وبات العالم يعرف صومالاً واحداً, وعموماً؛ لا يوجد للغرب مصلحة مباشرة في الوقت الراهن تدفعه إلى الاعتراف بصومال لاند كدولة, ويحوّل الأمر إلى منظمة الاتحاد الإفريقي, ليتمسك الاتحاد بخطه التقليدي, فيرى أنّ الاعتراف بصومال لاند له تداعيات سلبية, وأنه سيذكي المطالب الانفصالية في المنطقة, كما يشترط أن يبدأ الاعتراف من الدولة الأمّ؛ أي الحكومة الفدرالية الصومالية, كشرط تمهيدي لتوالي الاعتراف الإقليمي والدولي.

وحتى الآن؛ تتمسك الحكومات الضعيفة المتلاحقة بتأكيد قدسية وحدة الأراضي الصومالية, انطلاقًا من مخيال يخلط تاريخياً بين أمة الدولة وأمة الثقافة, ويمكن القول في هذا الصدد: إنّه بفشل حلم الدولة القومية الصومالية, التي كانت تهدف إلى توحّد الأقاليم الصومالية الخمسة في القرن الإفريقي, تحت علم واحد, لا يوجد مسوّغ يدفع صومال لاند للانضمام من جديد للدولة الصومالية, وحرمان الاعتراف الدولي منها كدولة.

خامساً: على الطرف الصومال لاندي أن يدرك أنه لإنجاح انفصاله لا تكفي النظريات المثالية لتقرير المصير, ولا التبريريات التاريخية والقانونية, بل أكثر ما يحتاج إليه في طريقه لانتزاع الاعتراف من العالم هو كسب حلفاء من دول العالم لمرافعة قضيتها أمام المحافل الدولية والإقليمية, وتسويقها لدى صنّاع القرار العالمي.

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

All Rights Reserved © 2018

www.hafryat.com

جميع الحقوق محفوظة© 2018